تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية

طه أوزهان *

ملخص

أثيرت مرة أخرى التساؤلات حول مسار السياسة الخارجية التركية في أعقاب أزمة أسطول الحرية بين تركيا وإسرائيل، والتي تزامنت أيضًا مع تصويت تركيا في شهر مايو ضد قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإيران، فهل أدارت تركيا ظهرها للغرب؟ في المناقشة الحالية، يمكن للمرء أن يلاحظ أنه بدلا من إجراء بحث نزيه حول مسار السياسة الخارجية التركية واتجاهها؛ فإن طرح مثل هذه الأسئلة يهدف إلى إرسال رسالة ضمنية من التخويف لتركيا أو إلى إعطائها إنذارًا، ولإلقاء المزيد من الضوء على التغييرات الأخيرة التي شهدتها السياسة الخارجية التركية؛ فإن هذا البحث يقترح أن نلتفت أولا إلى التحولات التي طرأت على دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فهذا البحث يحاول إثبات أن تجاهل التغيير الجوهري في النظام العالمي، عند تحليل كل محاولة تركية للتكيف مع الظروف الجديدة واعتبارها صورة من صور «التحول المحوري» ما هو إلا مجرد جهود لتحليل السياسة الخارجية التركية بمقاييس عفى عليها الزمن.

لقد سلطت أزمة أسطول الحرية الذي كان متوجهًا بمساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، وما تلاها من تشابك دبلوماسي، الضوء على وجهات النظر المتباينة والمتنافسة بشأن كيفية تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وقد أظهرت هذه الأزمة مرة أخرى أن العلاقات التركية الإسرائيلية الاستراتيجية لا تعني بالضرورة أن تتفقا عندما يتعلق الأمر بالأمن الإقليمي، وعلاوة على ذلك، وضعت هذه الحادثة الولايات المتحدة في موقف صعب، وجعلتها مضطرة إلى الاختيار بين اثنين من أقوى حلفائها في الشرق الأوسط، فالعلاقات الأميركية التركية تتطور بالفعل وتأخذ أبعادًا جديدة نتيجة للديناميات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و هذا التغيير الذي تشهده العلاقات التركية الأمريكية والذي اتسم مؤخرًا بمفهوم «الشراكة النموذجية» كان في طريقه نحو النضج، لكن جاءت أزمة أسطول الحرية في لحظة حرجة يتم فيها إعادة تعريف العلاقات التركية الأمريكية والتوصل إلى مستوى جديد من التفاعل، وبسبب علاقة إسرائيل الوثيقة جدًّا مع الولايات المتحدة، فقد كانت

* مدير مركز ستا
tozhan@setav.org

رؤية تركية ٣٤ - ٢١
١/٢٠١٢

لأزمة أسطول الحرية انعكاسات على العلاقات الثلاثية الفريدة القائمة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، هذا التحول في العلاقات بين هذه البلدان بحاجة إلى أن تتم دراسته بجدية، وحتى الآن اختار عدد من المحللين أن ينظر إلى السياسة الخارجية التركية من منظور ولائها للغرب فقط، ومما لا شك فيه أن هناك حاجة جوهرية إلى تقييم حادثة أسطول الحرية، والإجابة على سؤال: إلى أين تتجه العلاقات التركية الأمريكية؟ وذلك لفهم المنطلقات الأساسية للأسئلة التي أثيرت حول مسار السياسة الخارجية التركية.

حادث أسطول الحرية ومستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

في الساعات الأولى من صباح يوم ٣١ مايو٢٠١٠م، استيقظ العالم على مأساة وحشية وقعت في المياه الدولية، حيث هاجمت فرقة كوماندوز البحرية "الإسرائيلية" قافلة المساعدات الدولية المحملة بالمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وقد خرق الجيش الإسرائيلي القانون الدولي بهجومه على أسطول المساعدات الإنسانية الذي كان على مسافة ٧٣ ميلاً من سواحل غزة في المياه الدولية، وقد أسفر هذا الهجوم الذي قامت به قوات البحرية الإسرائيلية، عن استشهاد ٩ مدنيين من بينهم ثمانية مواطنون أتراك ومواطن أميركي من أصل تركي، كما أصيب أكثر من ٥٠ شخصًا بجروح بالغة، وكان على متن أسطول الحرية ما لا يقل عن ١٠ آلاف طن من المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الركاب المدنيين، وقد شارك ما يقرب من ٣٠ بارجة وأربعة فرقاطات وغواصتان، وثلاث مروحيات في الهجوم الإسرائيلي على سفن المساعدات الإنسانية، وعلى الرغم من أن إسرائيل قد حاولت في الماضي تحويل الأنظار عن الحصار المفروض على الفلسطينيين في قطاع غزة؛ فإن هذا الاعتداء أدى إلى جعل هذا الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في صدارة جدول الأعمال العالمي، كما كان رد فعل المجتمع الدولي إزاء هذا الهجوم غاضبًا ومستنكرًا للجريمة الإسرائيلية، وذلك على الرغم من التلاعب من قبل آلة الدعاية الإسرائيلية، وبهذه الجريمة فرضت حكومة نتنياهو وليبرمان العزلة على نفسها، وبدلا من أن تعزل إسرائيل قطاع غزة عن العالم، كما نوت الحكومة الإسرائيلية؛ أدى هذا الهجوم على قافلة المساعدات إلى عزلة إسرائيل عن العالم.

وقد أثار الحصار المفروض على قطاع غزة ردود فعل غاضبة من قبل مجموعة واسعة من الهيئات الدولية وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر، ومنظمة أوكسفام وغيرها، ووصفت التقارير الدولية الحصار المفروض على قطاع غزة بأنه غير قانوني، ولا يمكن تحمله، وغير مقبول وضد الإنسانية،

بل ذهب البعض إلى حد وصف الحصار بأنه صورة من صور العقاب الجماعي للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة.

لذلك ينبغي إجراء تحقيق مستقل حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، بعيدًا عن دعاية السلطات الإسرائيلية، فإذا أخذنا في الاعتبار القانون الدولي، فلابد من استقصاء الحقائق حول طبيعة الهجوم وطريقة تنفيذه، فليس هناك ما يسمح لأية جهة بإيقاف أية سفينة مدنية أو حربية وتفتيشها دون إذن من الدولة التي ترفع تلك السفينة علمها، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنه وفقًا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م، فحتى لو كانت إسرائيل في حالة حرب مع أي من الجماعات أو البلدان، فلن يكون لها أي حق في الاستيلاء على سفن تلك البلدان التي تحاربها.

تركيا أكثر بلد معارض لسياسات إسرائيل العدوانية

ليس لحصار غزة ولا للادعاءات الإسرائيلية ولا للتفسيرات القانونية التي تتشدق بها إسرائيل حول مشروعية الحصار أية علاقة بأعمالها العدوانية في المياه الدولية، فإسرائيل ارتكبت جريمة ضد الإنسانية، نظرًا لأن الهجوم العسكري تم تنفيذه بشكل متعمد ضد المدنيين في المياه الدولية، وارتكبت إسرائيل أيضًا "جريمة ضد السلام" لأنها ليست في حالة حرب مع نشطاء السلام الذين كانوا على متن أسطول الحرية، ومن الضروري أيضًا أن نؤكد هنا أن إسرائيل لم تعثر على أية أسلحة على متن السفن بعد أن استولت عليها، مما يقوض ادعاءها بأن هذا الأسطول كان يشكل تهديدًا على أمنها.

واستنادًا إلى هذه الخلفية الواقعية؛ فإن هذا المقال سيناقش تداعيات المجزرة الإسرائيلية على مستقبل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.

العلاقات التركية الإسرائيلية

حتى أوائل الأعوام ٢٠٠٠م، كانت العلاقات التركية الإسرائيلية، بالدرجة الأولى، علاقات ثنائية، ثم تم النظر إليها في إطار معادلة العلاقات الأميركية التركية، ومع أن تركيا كانت أول بلد مسلم يعترف بدولة إسرائيل؛ فإنها أعلنت بكل وضوح عن معارضتها لسياسات إسرائيل العدوانية، الأمر الذي نتج عنه تدهور في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومع ذلك، تم تعزيز العلاقات العسكرية والتجارية، كما حدث في عملية ٢٨ فبراير عام ١٩٩٧م، عندما تدخل الجيش التركي في الحياة السياسية المدنية، وقد كانت هذه الفترة مرحلة شديدة الأهمية في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث تم تأسيس "تحالف استراتيجي" قوي جدًّا، ومع ذلك فإنه في أوائل عام ٢٠٠٠م بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية عندما اتهم رئيس الوزراء التركي الأسبق بولند أجاويد

إسرائيل في إبريل من عام ٢٠٠٢م بارتكاب إبادة جماعية، واستمرت هذه الفترة من التوتر طوال فترة حرب الخليج الثانية التي شنت على العراق، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في غضون ثلاث سنوات سبعة حروب هي: غزو العراق عام (٢٠٠٣م)، وحرب لبنان في عام (٢٠٠٦م)، وحرب غزة في العامين (٢٠٠٨م و٢٠٠٩م)، ومن المعلوم أن إسرائيل قامت بشن حربين من هذه الحروب، وهو ما أثر تأثيرًا سلبيًّا وخطيرًا على صورة السياسات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط أمام أعين تركيا.

خلال هذه الفترة من الحروب أصرت تركيا على الحلول الدبلوماسية، و لم تنضم إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الثانية ضد العراق، ومن جانبها، قامت تركيا بجهود دبلوماسية مكثفة مع الدول المجاورة لها من أجل ضمان الاستقرار في العراق الذي مزقته الحرب، وفي الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٩م، أسفرت الجهود التركية عن نتائج ملموسة من خلال الإسهام بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار النسبي في العراق، كما تم السماح للعديد من الفئات السياسية المستبعدة بالمشاركة في العملية الانتخابية، وفي سياق مماثل تابعت تركيا دبلوماسيتها الاستباقية الداعمة للسلام في لبنان ودعمت الجهود الرامية إلى تشكيل الحكومة في البلاد، كما كانت تركيا إحدى الدول القليلة التي لم تقف صامتة في مواجهة المأساة الإنسانية التي تحدث في غزة، فقد فاجأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان العالم والمجتمع الدولي بالوقوف في وجه إسرائيل وانتقاد سياستها أحادية الجانب في فلسطين أمام الرأي العام العالمي، في قمة دافوس عام ٢٠٠٩م.

ولم تقتصر جهود تركيا الدبلوماسية النشطة على العراق، ولبنان، وسياسات إسرائيل تجاه غزة والفلسطينيين، بل امتدت أيضًا لتشمل الوساطة في المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، لكن جهود الوساطة هذه لم تكلل بالنجاح؛ لأن إسرائيل شنت حربها على غزة، فيما عرف بـ (عملية الرصاص المصبوب) في الوقت الذي كانت تناقش فيه تركيا وإسرائيل النص النهائي للاتفاق بين إسرائيل وسوريا.

وقد تدهورت العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية بصورة كبيرة، في أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وبدأت حقبة جديدة في العلاقات الثنائية اتسمت بانعدام الثقة، ولم تقم حكومة نتنياهو باتخاذ أية خطوة لإصلاح أزمة الثقة هذه في العلاقات الثنائية بين البلدين، بل على العكس من ذلك قد انتهجت إسرائيل سياسات استفزازية وغير مقبولة دبلوماسيًّا، وعلى الجانب الآخر، تجلى حسن النوايا التركية عندما امتنعت تركيا عن استخدام حق النقض «الفيتو» ضد عضوية إسرائيل في منظمة التعاون والتنمية، فقط قبل أيام قليلة من الهجوم الإسرائيلي على

أسطول المساعدات الإنسانية، فكل ما قامت به تركيا من جهود وما أظهرته من حسن نوايا لم يسفر عن أية نتائج إيجابية من جانب إسرائيل لتغيير موقفها السلبي، وبناءً على ما سبق ذكره؛ فإن إسرائيل هي المسئولة عن تدهور العلاقات بين البلدين، وأمام إسرائيل خياران؛ فإما أن تشارك وتسهم في الجهود الرامية إلى إقامة السلام العادل والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تدعمه تركيا بشدة، وإما أن تستمر في مواجهة الأزمات والصراعات العميقة مع تركيا والمنطقة برمتها.

تركيا لم تسهم في حل الأزمة النووية الإيرانية فقط، وإنما أسهمت بصورة أوسع في التغلب على أوجه القصور في المؤسسات الدولية وأزمة الشرعية العالمية.

في الشهر الماضي قامت تركيا بإنشاء منطقة تجارة حرة مع سوريا ولبنان والأردن، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاتفاقات ستسهم في تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة، بل يمكن أن تتطور وتصبح بمنزلة أرض صلبة لإرساء السلام الشامل في الشرق الأوسط، والذي يضم إسرائيل أيضًا، ومع ذلك فإن على إسرائيل أن تلتزم بالسلام والاستقرار في المنطقة وإلا سيُنظر إليها، كما هو الوضع الحالي، على اعتبارها دخيلاً على التكوين الجغرافي الإقليمي للمنطقة.

العلاقات الأمريكية التركية

بدأ الإطار الهيكلي للعلاقات الأمريكية التركية عندما انضمت تركيا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢م، فقد أدي التفوق التكنولوجي للجيش الأمريكي فضلاً عن التحالفات التي أعقبت الحرب الباردة إلى قيام علاقة عسكرية بين البلدين، وقد عمل حلف شمال الأطلسي بشكل وثيق على مواجهة الاتحاد السوفيتي الشيوعي السابق الذي كان واحدا من التحديات المشتركة، حيث شكلت الأيديولوجيات السوفيتية تهديدًا مشتركًا بالنسبة للولايات المتحدة وتركيا على حدٍّ سواء، وقد لعبت تركيا دورًا استراتيجيا مهمًا، وتلقت الدعم الكامل من الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة.

وفي أعقاب الحرب الباردة توهم العديد من المحللين أن تركيا ستخسر في النهاية أهميتها الاستراتيجية، وقد تبين لاحقًا أن مثل هذه التحليلات والتوقعات لا أساس لها من الصحة، فعلى سبيل المثال كانت هناك فرص اقتصادية جديدة، وأهداف مشتركة لتركيا في قطاع الطاقة، خاصة في منطقة آسيا الوسطى، تلك التي خضعت لسيطرة الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن تركيا لم تستغل هذه الفرص، وذلك على الرغم من أن تركيا خلال التسعينيات من القرن الماضي قد مرت

بأزمات اقتصادية وسياسية، بل استمرت في تعاونها مع حلفائها في حلف الناتو، وبعد عام ٢٠٠٠م، بدأت تركيا تتعافى من مشكلاتها السياسية والاقتصادية وبدأت في تحديد مصالحها وفقًا لشروطها الخاصة.

في أعقاب الأحداث التي تلت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، أظهرت الولايات المتحدة موقفًا منفردًا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتخلت تقريبًا عن الدبلوماسية متعددة الأطراف، ومن ثم ملأت تركيا الفراغ الذي نتج عن أوجه القصور في الدبلوماسية الأميركية في المنطقة، وبرزت خلافات بين الحليفتين تركيا والولايات المتحدة؛ حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة حول كيفية حل المشكلات الإقليمية، وظهر هذا بوضوح عندما رفض البرلمان التركي طلب الولايات المتحدة استخدام الأراضي التركية لغزو العراق في عام ٢٠٠٣م، وكان هذا الرفض أهم مؤشر على التغير الذي طرأ على العلاقة الهرمية بين الولايات المتحدة وتركيا، وخلال الفترة المتبقية من إدارة بوش، أصبحت الأزمات مكونًا طبيعيًا للعلاقات الثنائية بين البلدين.

إنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، احتلت السياسة الخارجية الأميركية ومستقبل النظام العالمي مكانًا مركزيًا في مناقشات الشئون الدولية، وخلال السنوات الأخيرة من إدارة الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون أصبحت حجج وذرائع المحافظين الجدد مؤثرة بصورة متزايدة، ووجدت صدى كبيرًا في إدارة بوش، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر شهدنا تدهور المؤسسات الدولية الضعيفة في الأساس، وتدهور "النظام العالمي"، وكانت النتائج النهائية للأحداث هي غزو العراق وأفغانستان، فضلاً عن الدعم الأمريكي الضمني للهجمات الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة، وقد انتقد المحللون بشدة تلك السياسة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وبانتخاب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت حقبة جديدة في العلاقات الثنائية التركية الأمريكية، وقد ساعد تطابق وجهات النظر بشأن المشكلات الإقليمية التي أثارت أزمات في الماضي، على تشكيل ما وصفه الرئيس أوباما بـ "الشراكة النموذجية"، ووفقًا لـ "الشراكة النموذجية" فينبغي ألا تستند العلاقات الثنائية على مفهوم التسلسل الهرمي، بل على أساس التفاهم والتعاون المتبادلين، وتتيح "الشراكة النموذجية" فرصًا لتعاون أكثر تنوعًا في مختلف المجالات؛ مثل المجالات العسكرية، والتكنولوجية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والتعليم، والزراعة، ولا تؤدي الخلافات حول أي من القضايا بالضرورة إلى أزمات في إطار هذه الشراكة، ولكنها على العكس قد تسفر عن حوارات مثمرة و رفيعة المستوى، وتدعو الشراكة النموذجية الشركاء لأن

يعملوا معًا بشكل وثيق جدًّا من أجل تدارك حدوث أي سوء للفهم أو أي تصور خاطئ قبل حدوثه، ويمكن تلخيص هذه العملية بأنها تشخيص مبكر، وحوار مباشر، وتعاون وثيق ويمكننا تحليل ما طرأ مؤخرًا على العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق التحول من شراكة استراتيجية إلى شراكة نموذجية، ويمكننا أن نتوقع أن تكون هذه العملية صعبة لكلا الجانبين؛ لأن كلاً منهما يحاول أن يتكيف مع الواقع الجديد، ومع توقعاته الجديدة، وبالتأكيد سوف تحتاج كل من تركيا والولايات المتحدة إلى بعض الوقت لتغيير مواقفهم التقليدية تجاه بعضهم بعضًا، ويمكن للمرء التعرف على اثنين من الصعوبات، يتعين التغلب عليهما من أجل إقامة علاقة متنوعة ودائمة، فالعائقان الرئيسان هما البعد النفسي والبعد الجيوسياسي، فالبعد النفسي يتعلق بطبيعة العلاقة الهرمية بين البلدين التي تعود إلى ما قبل ٦٠ عامًا، لذلك سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تدرك أن تركيا الآن تتصرف بناءً على مصالحها الخاصة، وليس بالضرورة لصالح أو ضد مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، ولا جدال في أن تركيا سوف تتعلم كيف يمكنها تحقيق توازن بين مصالحها الخاصة وتوقعات حلفائها، وأما من ناحية التحدي الجيوسياسي؛ فتركيا تعيش في هذا الجوار، وعلاقاتها مع جيرانها متعددة ومتنوعة، وفي أغلب الأحيان تؤثر علاقة تركيا مع بلد ما على علاقاتها مع بلد آخر، وبناءً على ما سبق؛ فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تنظر إلى تركيا باعتبارها حليفًا إقليميًّا قويًّا، له مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة، وليس على أنها مجرد تابع للولايات المتحدة في أنقرة، كما تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى أن تكون مرنة وبراغماتية إلى حد كاف، لكي تدرك قيمة الجهود التي تبذلها تركيا في سد الفجوات بين الولايات المتحدة وبعض الجهات الإقليمية الفاعلة ، ومما لا شك فيه أن انخفاض حدة التوتر في العلاقة بين البلدين سيعود بالفائدة على هذه الفترة الانتقالية التي تتطلب التقدير المتبادل واستحسان السياسة الداخلية في كلتا الدولتين.

> الشراكة النموذجية يجب ألا تقوم على التسلسل الهرمي، وإنما على التفاهم المتبادل والتعاون في كافة المجالات.

خاضت الولايات المتحدة ستة حروب مختلفة منذ سقوط جدار برلين، ومن خلال تورطها في حروب بنما والصومال وكوسوفو وأفغانستان، والعراق (مرتين) تبين أن الولايات المتحدة أصبحت قوة تسبب احتكاكات أكثر مما تعمل على تعزيز التفاهم المتبادل الذي يتناسب مع طبيعة

نظام ما بعد الحرب العالمية الباردة، وقد ظهرت انتقادات مماثلة ووجهات نظر معارضة لذلك النهج من قبل عدد من المفكرين الأمريكيين البارزين، وعدد من السياسيين، وحتى من داخل الجيش الأمريكي، وكان ذلك مع اقتراب نهاية فترة الولاية الثانية لإدارة بوش، ويلاحظ في الأوساط العسكرية أن هذه الانتقادات تتمحور حول ثلاث قضايا رئيسة هي: ١- التعددية القطبية ٢- القوى الصاعدة ٣- عالم ما بعد أمريكا.

وقد تم تشجيع المزيد من هذه المناقشات بعد انتخاب باراك أوباما لمقعد الرئاسة، واعتبرت عاملاً مؤثرًا وملهمًا لإقامة سياسة جديدة ومختلفة لتغيير النظام العالمي.

جاء أوباما إلى السلطة مستفيدًا من الحديث عن التغيير، وتعلقت الآمال محليًا ودوليًا -على حدٍّ سواء- بأن إدارة أوباما ستسلك طريقًا مختلفًا عن ذلك الذي سلكته إدارة بوش، وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية الحالية كانت في موقف المشاهد للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة؛ فإن أوباما أكد أن موقف إدارته في التعامل مع المشكلات العالمية سيعتمد على الحوار أكثر من الاعتماد على مجرد الحديث عن الديمقراطية، ولاسيما بشأن قضايا مثل إيران وأفغانستان والعراق، وتعهد أنه عازم على تغيير سياساته عما كان عليه نهج الإدارة السابقة وسياساتها، ومع ذلك اضطر أوباما إلى أن يتخذ خطوة إلى الوراء في قضية أفغانستان، وترك الأزمة العراقية تمضي في طريقها بصورة غير واضحة.

وبصورة مماثلة تأرجحت إدارة أوباما في نهجها تجاه الملف الإيراني في الاتجاه المعاكس، بعد أن وافقت إيران على عرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر ٢٠٠٩م، بشأن مبادلة الوقود النووي من خلال الجهود الدبلوماسية الأخيرة التي قامت بها كل من البرازيل وتركيا، فمن ناحيتها تبذل تركيا جهودًا دبلوماسية حثيثة مع إيران منذ انتخابها لعضوية مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم، وقد ظهر هذا بوضوح خلال القمة النووية في العاصمة الأمريكية واشنطن في أبريل ٢٠١٠م، عندما قدمت تركيا والبرازيل عرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإيرانيين مرة أخرى، ووافقت إيران على عرض مجموعة فيينا السابق، الذي يقضي بأن تقوم إيران بتسليم تركيا ١٢٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب في موعد لا يتجاوز السنة الواحدة، واعتُبرت هذه الخطوة خطوة خطيرة للغاية من قبل متخصصين متابعين للمفاوضات النووية، ولكن بدلا من الاستجابة لهذا الاتفاق والنظر إليه بشكل إيجابي؛ فإن الولايات المتحدة ركزت اهتمامها على فرض عقوبات ضد إيران، وأثيرت تساؤلات حول عدد من القضايا بغية التقليل من أهمية هذا الاتفاق، كما أثيرت التساؤلات حول كمية اليورانيوم المنخفض التخصيب المحتمل امتلاك إيران

لها، بخلاف الـ ١٢٠٠ كجم التي سيتم تسليمها إلى تركيا، كما أثيرت أيضًا التساؤلات حول عدم تعهد إيران في هذا الاتفاق بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب التي قد تحتاج إلى مزيد من التدقيق وإجراء المزيد من المناقشات حولها في هذا الاتفاق، فإنها بكل تأكيد تدل على إحراز تقدم كبير، وتعد إنجازًا مهما للجهود الدبلوماسية، وهو الأمر الذي دأبت إدارة أوباما على ترديده مرارًا وتكرارًا فيما يتعلق بأهمية الجهود الدبلوماسية في حل العديد من القضايا الدولية والتحديات العالمية، في حين أن موقف إدارة أوباما الحالي يغلق الباب أمام الحلول الدبلوماسية عن طريق المفاوضات، ويؤدي إلى تفاقم الأزمة بدلا من العمل على تخفيفها.

بذلت تركيا جهودًا دبلوماسية كثيرة في المنطقة امتدت لتشمل الوساطة بين سوريا وإسرائيل

ولم تسهم جهود تركيا والبرازيل في حل القضية النووية الإيرانية فقط، وإنما أسهمت بصورة أوسع في فتح الباب أمام التغلب على أوجه القصور في المؤسسات الدولية وأزمة الشرعية العالمية في سياق ما بعد الحرب الباردة، كما أسهمت بشكل مباشر في المناقشات حول القوى الصاعدة، والعالم المتعدد الأقطاب والمتعدد الأطراف، والبيئة الدولية في مرحلة ما بعدأمريكا، وإذا كان سيتم إنشاء نظام دولي جديد، وسيتم حل المشكلات الاقتصادية والسياسية في النظام الحالي؛ فإن الحل الدبلوماسي للقضية الإيرانية النووية يشكل علامة فارقة.

نعم؛ لقد ركزت تركيا جهودها على إقامة نظام إقليمي قائم على سياسة "تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنشأت تركيا "خارطة طريق" تمكنها من أن توجه الجهود الدبلوماسية فيما يتعلق بالأزمة الإيرانية، فضلا عن الوضع في العراق، والنزاع بين إسرائيل وفلسطين.

كما نجحت الدبلوماسية التركية بشأن القضية النووية الإيرانية، وأسهمت تركيا والبرازيل بشكل إيجابي في ذلك من خلال ضمان الحصول على الموافقة الإيرانية بشأن مطالب المجتمع الدولي، وبناءً على هذه الموافقة فقد تم اتخاذ أولى الخطوات الملموسة ضد احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي، ولكن هناك سؤال ملح يطرح نفسه وهو: هل سيتم اتباع هذه الخطوة الأولى التي اتخذها المجتمع الدولي ضد احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي، واتخاذ تدابير موازية ضد المخزونات الإسرائيلية النووية الحالية؟ إذا كان الجواب بالنفي، إذن سيكون من المستحيل

الحديث عن الحد من التسلح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، أو الحديث عن إنشاء بنية إقليمية مستقرة في المنطقة، وليس من المنطقي أن يتم إغلاق باب الحوار والتفاوض -الذي فتحته الجهود التركية والبرازيلية- عن طريق فرض الحظر على إيران، فمن شأن هذه الخطوة أن تقوض أية فرصة لإقامة نظام عالمي عادل، كما سيكون لها عواقب وخيمة، فلم تنجح العقوبات في الماضي، سواء ضد إيران أو ضد كوريا الشمالية، أو العراق، وفي الوقت نفسه فإن عقوبات الأمم المتحدة ستصبح بلا معنى؛ لأن الولايات المتحدة تتساهل في الإجراءات لضمان إذعان روسيا والصين لها، ولضمان عدم استخدامهما حق النقض الفيتو، لذلك لابد من التفكير جيدًا قبل فرض أية عقوبات على إيران، ففكرة فرض العقوبات تفتقر إلى النظر بجدية فيما ستؤول إليه الصورة الإقليمية، وما ستكون عليه الأوضاع، ولاسيما في العراق وأفغانستان.

ليس من المعقول لإدارة أوباما، التي جاءت إلى السلطة تحت شعار التغيير، أن تنتهج سياسات مماثلة لتلك التي انتهجتها إدارة بوش في الأمم المتحدة، فتركيا من خلال جهودها الدبلوماسية لم تقدم لإيران وحدها الفرصة للوصول إلى المجتمع الدولي، بل قدمت أيضًا لإدارة أوباما فرصة حقيقية لتحقيق وعودها التي طالما سُمعت في خطابات أوباما، ومما لا جدال فيه أن انتهاز مثل هذه الفرصة المتاحة حاليا والاستفادة منها أفضل بكثير من تكلفة إهدارها وإضاعتها، وعندما يتحدث أوباما عن "الشراكة النموذجية" مع بلد مثل تركيا؛ فسيكون من مصلحة الجميع أن يحذو أوباما حذو حليفه التركي في أنقرة.

إن تركيا التي تستمد ثقتها بنفسها من نجاحها الاقتصادي الذي حققته في الآونة الأخيرة تدرك الآن أن لديها إمكانات كبيرة للقيام بدور الوسيط النزيه في المنطقة، لقد أتت المبادرات التركية في المنطقة كلها في قضايا فلسطين وسوريا والعراق، وكللت جهودها الدبلوماسية في الصفقة النووية الإيرانية بالنجاح، كما أن تصويت تركيا بـ"لا" في مجلس الأمن الدولي، أظهر وجود علاقة معقدة بين تركيا والولايات المتحدة، تتعارض مع العلاقة الأحادية الاتجاه، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ستستفيد في هذه الحال من نفوذ تركيا، وعلى الرغم من أن بعض المسئولين الأمريكيين في البداية لم يستحسنوا تصويت تركيا بـ (لا)؛ فإن تركيا الآن مُطالبة بمواصلة جهودها على الجبهة الدبلوماسية، وبالمثل لاقى التقارب التركي السوري رفضًا مشابهًا في بداية الأمر، لكن الولايات المتحدة تدرس الآن تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وكما نرى من خلال هذه الأمثلة؛ فلابد أن تكون هناك دراسة متأنية، ومزيد من التعاطف من جانب الحكومات في إطار الشراكة النموذجية، وبالطبع سيعود هذا بالفائدة على كلا الجانبين.

إن أمام الجانبين خيارين لحل النزاعات الإقليمية، فإما إتباع نهج شامل، وإما اتباع نهج مفكك، وأنقرة من جانبها تؤيد تأييدًا كاملاً النهج الشامل لواشنطن في العراق وأفغانستان، وفي عملية السلام في الشرق الأوسط مؤخرًا ، كما أنها تستحسن استراتيجية واشنطن الجديدة التي تتعامل مع هذه الصراعات، ليس على اعتبارها قضايا معزولة، بل على اعتبارها مشكلات إقليمية، مع الأخذ في الاعتبار مخاوف الدول المجاورة، ومع ذلك ترى أنقرة أيضًا أن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق نفس الاستراتيجية الشاملة في التعامل مع العلاقات التركية الأرمنية، أو في موقفها تجاه إيران، ولم تتفق وجهات النظر الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط مثل اليوم، لذلك ينبغي عدم تضييع مثل هذه الفرصة، وينبغي أن تصبح العلاقة بين البلدين علاقة طويلة الأمد، ومن أجل ذلك تحتاج تركيا لشرح أهدافها بصورة أفضل، وتحتاج إلى توضيح رؤيتها، وخارطة الطريق الخاصة بها، وبالمثل يتعين على الولايات المتحدة أن تفهم موقف تركيا، وأن تمنح عملية انخراط تركيا مع الجهات الفاعلة الإقليمية المزيد من الضمانات الاستراتيجية.

هل تغير تركيا محورها؟

في أي اتجاه تتجه تركيا؟ هل تدير تركيا ظهرها للغرب؟ أثيرت هذه الأسئلة بكثرة في السنوات الأخيرة، لاسيما في أوساط معينة، وعلى وجه التحديد بدأنا في نسمع مثل هذه الأسئلة بعد توبيخ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز بسبب المأساة الإنسانية في قطاع غزة خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٩م، ثم وجهت تركيا انتقادات مماثلة، وخصوصًا بعد أزمة أسطول الحرية، وفي مايو عام ٢٠١٠م صوتت تركيا ضد قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض حزمة من العقوبات الجديدة على إيران، لكن هنا يتساءل المرء عما إذا كان طرح مثل هذه الأسئلة حول السياسة الخارجية لتركيا يتم بحسن نية أو لغرض في نفس يعقوب؟ وهل هذه الأسئلة تنبع من الفضول الشديد إزاء تركيا، أو من الرغبة في تخويفها؟ ومن خلال النظر في مسار التطورات ومضمون التعليقات التي تم الإدلاء بها، يمكننا رؤية أن طرح مثل هذه الأسئلة يهدف إلى إرسال رسالة تخويف ضمنية إلى تركيا،
أو لإعطائها إنذارًا، بدلاً من إجراء دراسة نزيهة وبحث متأنٍ في مسار السياسة الخارجية التركية.

لماذا نناقش ما إذا كانت قد شهدت تركيا "تحولا محوريا" أو لا؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب علينا أن ننظر إلى تاريخ التطورات السياسية، فلقد اقتصر دور تركيا على لعب أدوار محددة فرضها عليها الوضع الراهن، كجزء من ميزان قوى الحرب الباردة، وقد توهم البعض أنه مع تأسيس الجمهورية التركية بحدودها الجغرافية والسياسية والاجتماعية فإن الأمر قد انتهى، لقد تم

تجاهل ماضي إمبراطورية عاشت وازدهرت لفترة ستة قرون من الزمان، وتم تجاهل الفرص المتاحة، والمسئوليات المنوطة بتركيا، واعتبر البعض أنه من غير الضروري بالنسبة لتركيا أن تتبع سياسة خاصة بها، وكل ما تستطيع فعله هو لعب أدوار مرسومة وممنوحة لها في عصر الاستقطاب والحرب الباردة، إن التوترات التي عانت منها تركيا نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة التي بدأت في الستينيات من القرن الماضي والأزمات الداخلية العميقة؛ جعلت تركيا تركز أكثر على السياسة الداخلية فقط، الأمر الذي جعلها غير قادرة على اتخاذ أية مبادرات مهمة في السياسة الخارجية.

تركيا بوضعها الحالي لا تمثل قوة أجنبية تهدد المنطقة بل قوة مساعدة لترسيخ الاستقرار وإيجاد حلول للمشكلات الراهنة.

وفي ما بعد عام ٢٠٠٠ م خطت تركيا خطوات مهمة من خلال التعلم من الدروس التي مرت عليها من قبل، واعتمدت هذه الخطوات والتطورات في معظمها على التدابير التي تم اتخاذها في مجالات الاقتصاد والسياسة لضمان الاستقرار في الداخل.

لكن هذه الخطوات لم تحقق تقدمًا في ذلك الحين على صعيد السياسة الخارجية، ثم ما لبثت آثار التحول الاقتصادي والسياسي أن انعكست على السياسة الخارجية التركية انعكاسًا طبيعيا، ففي الفترة من عام ١٩٨٩م إلى غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ظلت السياسة الخارجية التركية راكدة، وتعكس إلى حد كبير منطق الحرب الباردة، ولكن مع حرب الخليج الثانية على العراق كان الوقت قد حان لأن تتخذ تركيا القرار بنفسها، وبالفعل اتخذت قرارها من خلال التصويت الذي جرى في البرلمان التركي في ١ مارس عام ٢٠٠٣ م، والذي رفض السماح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق، ومنذ ذلك اليوم تطورت تركيا من دولة جناح خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى دولة مركزية تستطيع تحديد موقفها من تلقاء نفسها، لذلك فإنه بدلا من محاولة فهم مبادرات السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة من خلال مفاهيم مثل "التحول المحوري" أو "تغيير الاتجاه"؛ فإننا بحاجة إلى النظر إلى هذه المفاهيم كجزء من جهد أكبر للتكيف مع عملية التحول في النظام العالمي اليوم، وهنا ينبغي علينا أن نؤكد أن هؤلاء الذين يعارضون تقدم السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة؛ ما زالوا ينظرون إلى عالم اليوم من خلال عدسة القرن الـ٢٠.

ظهرت في أثناء غز والعراق ملامح وقسمات السياسة الخارجية التركية الجديدة، واستخدام

"القوة الناعمة" التي اعتمدتها مبادرات حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي بدأت بخطوات متواضعة، وقد أسهم النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا في خلال هذه الفترة في تعزيز قوة تركيا الناعمة، وتعزيز ثقتها بالنفس، كما أن تفشي الانقسامات وتقلص النفوذ السياسي والاقتصادي للعديد من الدول في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار في القوقاز والبلقان، كل هذا أسهم في ظهور تركيا كقوة إقليمية جديدة ذات أهمية، لعمقها الاستراتيجي ولاتساع نطاق نفوذها.

إن تركيا في وضعها الحالي لا تمثل قوة أجنبية تهدد المنطقة، بل على العكس، فقد قامت تركيا بدور الوسيط في مناطق النزاع، وعملت على نشر الاستقرار في محيطها، وخلق "حقل جاذبية"، وتوفير التوسع الهيكلي في السياسة المعقدة والاقتصادات الناشئة في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن تقسيم وجهة نظر دول الجوار المتغيرة بصورة سريعة تجاه تركيا إلى مجموعتين: أعضاء المجموعة الأولى يرون أن تركيا غير راضية عن حدودها الاجتماعية والسياسية الصاعدة، التي تتجاوز حدودها الجغرافية.

أما المجموعة الثانية، وفي نهج أكثر مكرًا، فإنها تحتوي على هؤلاء المنشغلين بتحول العمق السياسي التركي إلى أداة سياسية صالحة للاستعمال، ويعتمد نهجها على إدانة أردوغان بسرعة باعتباره جمال عبد الناصر المعاصر، أو أحد العثمانيين الجدد، والواقع أن أردوغان ليس زعيمًا من صنع المشكلة الإسرائيلية، وليست تركيا بلد ما بعد الاستعمار مثل مصر؛ لذلك فإن أي تحليل يتجاهل هاتين الحقيقتين يظل معيبًا، ويعرقل الوصول إلى الحقيقة.

وكثيرًا ما يستشهد البعض بأن تصويت تركيا بـ"لا" ضد قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض عقوبات جديدة على برنامج إيران النووي الخاص بتخصيب اليورانيوم؛ دليل على وجود تحول محوري في سياسة تركيا الخارجية، لكنه في الواقع نتيجة سياسة "توسيع المفاهيم" التي تتبعها أنقرة، وبهذه الخطوة فإن تركيا والبرازيل لم يبذلا جهودًا فحسب لحل القضية الإيرانية، وإنما فتحا الباب أيضًا لكسر عنق الزجاجة التي صنعتها الحرب العالمية الباردة ، لقد قدموا إسهامات فعلية لمناقشات في ميزان قوى عالم ما بعد أمريكا، ذلك العالم المتعدد الأقطاب، ومن هذا المنطلق يجب أن نقول أنه لا يوجد مبدأ المعاملة بالمثل في المناقشات المحورية، فتركيا أساسًا تتخلص من المركزية الغربية التي تضع شروطها، ونحن نعلم أنه يتم مناقشة هذا التصور منذ فترة طويلة، ليس فقط في تركيا ولكن أيضًا في الغرب؛ لذا من المهم أن ندرك أن هذا الاتجاه مناسب لروح العصر، وأنه يحتاج إلى الحفاظ عليه من المفارقات التاريخية.

وقد حاولت تركيا باستخدام كافة إمكاناتها الإسهام في المساعي الجديدة في النظام الدولي

بعد نهاية الحرب الباردة، ومن ثم فإن الادعاء بأن محور تركيا تغير بشكل جذري ليس له أي أساس من الصحة، كما أن تجاهل التغيير الجوهري في النظام العالمي عند التعامل وعند التحليل مع كل محاولة تركية للتكيف مع الظروف الجديدة، واعتبارها شكلاً من أشكال "التحول المحوري"؛ ليس إلا مجرد جهود لتحليل السياسة الخارجية التركية بمقاييس عفى عليها الزمن، فالنماذج السائدة في منتصف القرن العشرين لم تعد تناسب مع تركيا المعاصرة أو تتماشى معها.